



الذكرى الخمسون لصدور الدستور على دستور دولة الكويت  
50<sup>th</sup> Anniversary of the Issuance of the Constitution of the State of Kuwait  
1962 - 2012

إدارة المفاوضات الاقتصادية



وزارة المالية

## الكونفدرالية الخليجية... هل ترى النور قريباً؟



قسم البحوث والدراسات الدولية

إشراف: منال الردعان

إعداد:

فاطمة مهدي

دانه الهاجري

إبريل 2012

# الكونفدرالية الخليجية... هل ترى النور قريباً؟

## أولاً: المقدمة

فكرة قيام اتحاد كونفدرالي خليجي قد يتقبلها البعض ويرفضها البعض الآخر وقد تتباين الآراء حول قيام اتحاد كونفدرالي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعتبر حق مشروع لكل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ويعود إلى بعض الفوارق الموجودة على أرض الواقع مثل نوع الممارسة الديمقراطية، ومساحة الحرية، والمستوى الاقتصادي والثقافي بين الأفراد، ولكن هذا التشكيك لن يصب في مصلحة الاتحاد الخليجي خصوصاً وأن دول مجلس التعاون الخليجي تشترك في العديد من الروابط التي توحدنا ومنها الدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ والجغرافيا والموارد الإقتصادية والمصالح المشتركة، وتتبنى دول مجلس التعاون الخليجي قرارات اقتصادية مشتركة مهمة تعكس توجهاتها نحو الوحدة الإقتصادية، وعلى صعيد السياسة الخارجية، وعلى الرغم من الاختلافات في بعض المواقف من عدة قضايا، إلا أن السياسة العامة لدول الخليج متقاربة، كما إنها تواجه العديد من التحديات سياسياً واقتصادياً تتطلب منا الاتحاد والقوة للتصدي لها.

ويصب الاتحاد الكونفدرالي الخليجي في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا وسياسياً وذلك بجعلهم كتلة متحدة، وتوجد أمور عدة يجب أخذها بعين الاعتبار لإقامة اتحاد كونفدرالي خليجي وسوف يتم التطرق لها في هذا التقرير مثل:

ماهية الكونفدرالية، والفرق بين الكونفدرالية والفدرالية، والاستفادة من التجارب السابقة لبعض الدول والاستشهاد بها، من ثم المتطلبات والتحديات المستقبلية لتحقيق الكونفدرالية، والآثار الإقتصادية والسياسية للكونفدرالية وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي، والمخاوف من تطبيق الكونفدرالية وآثارها المستقبلية، والمكاسب والتكاليف للكونفدرالية، بالإضافة إلى الآراء المختلفة حول الكونفدرالية من الناحية الاقتصادية والسياسة والاجتماعية.

## **ثانياً: الكونفدرالية والفدرالية**

بعض الإعلاميين والسياسيين يستخدمون أساليب معينة تؤثر على آراء المواطنين والمتابعين للكونفدرالية دون معرفة المفهوم الأساسي والأهداف الأساسية لها، واختلط الأمر على الكثير حول مفهوم الكونفدرالية والفدرالية، وهل الفيدرالية انفصال أم اتحاد وإزالة هذا اللبس سنتطرق لتعريف الكونفدرالية والفدرالية وبيان الفرق بينهما.

- هناك عدة مصطلحات للاتحاد الكونفدرالي ولكن سوف نوجزها بالآتي:

### **تعريف الكونفدرالية:**

تعني اتحاد كيانات مستقلة في إطار هدف واحد ومعين لهذا الاتحاد مع احتفاظ كل كيان بسيادته على إقليمه، أي هو اتحاد بين دولتين أو أكثر من الدول ذات الاستقلال التام بعد عقد معاهدة تحدد الأغراض المشتركة التي تهدف الدولة الكونفدرالية إلى تحقيقها ويتمتع كل عضو فيها بشخصية مستقلة عن الأخرى وتديرها هيئات مشتركة تتكون من ممثلين من الدول الأعضاء، لتحقيق الأهداف المشتركة وتصدر القرارات بالإجماع.

### **الكونفدرالية بتعريفها العام:**

هي الاتحاد على مستوى الاقتصاد والسياسة الخارجية والدفاع. وذلك دون أن يشكل هذا التجمع دولة أو كياناً وإلا أصبح شكلاً آخرًا يسمى بالفدرالية.

وفي سياق آخر تستعمل كلمة الكونفدرالية لوصف نوع من الهيئات التي يكون أحد مكوناتها شبه مستقل مثل الكونفدراليات الرياضية أو النقابية.

## تعريف الفدرالية:

تعني مناطق ذات صلاحيات موسعة في ظل كيان موحد في دستور واحد، وسلطة

مركزية تتحكم في القضايا الكبرى الموحدة للفدرالية كالاقتصادية والخارجية والأمن وهو

يشبه النظام اللامركزي.

وقد عرفت الفدرالية بتعريفات عدة منها الدولة الفدرالية، وهي دولة واحدة تتضمن

كيانات دستورية متعددة، لكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع في

مجموعها للدستور الفدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي، وهي

بذلك عبارة عن نظام دستوري وسياسي مركب، والاتحاد الفيدرالي لا يتحقق إلا في نظام

ديمقراطي تعددي برلماني يراعي فيه حقوق الإنسان.

### ثالثاً: الفرق بين الكونفدرالية والفدرالية:

الاتحاد الفدرالي	الاتحاد الكونفدرالي
1) أعضاء الدولة الفيدرالية لا يحق لهم ممارسة التمثيل الدبلوماسي، والسياسة الخارجية تكون من اختصاص السلطة التنفيذية في الدولة الفيدرالية (الحكومة المركزية).	1) لكل دولة عضو من أعضاء الاتحاد الكونفدرالي ممارسة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي الفعلي.
2) ليس بإمكان أعضاء الدولة الفيدرالية (حكومات الأقاليم) إعلان الحرب لأن ذلك من صلب صلاحيات الحكومة المركزية (الحكومة الفيدرالية).	2) لدول أعضاء الدولة الكونفدرالية حق إعلان الحرب.
3) الحرب التي تحدث بين أعضاء الدولة الفيدرالية فهي حرب داخلية إقليمية.	3) الحرب التي تحدث بين أعضاء الدولة الكونفدرالية حرب دولية.
4) كل خرق للقانون الدولي من قبل أحد أعضاء الدولة الفدرالية يتحمل نتائجه الأعضاء وليس الاتحاد الفدرالي أي الحكومة الفدرالية.	4) كل خرق للقانون الدولي من قبل أحد أعضاء الدولة الكونفدرالية يتحمل نتائجه وحده وليس بقية الأعضاء.
5) في الدولة الفدرالية الحكومة المركزية هي التي تدير الدولة وتترأس أعضائها.	5) تشرف على الدولة الكونفدرالية هيئات مشتركة بين الدول الأعضاء.
6) أعضاء الدولة الفيدرالية ليس لهم الحق بالانسحاب لأنهم يعتبرون أقاليم وجزء لا يتجزأ من الدولة الفيدرالية.	6) يحق لكل دولة عضو في الاتحاد الكونفدرالي الانسحاب متى شاءت لكونها دولة مستقلة.
7) مواطنو الدولة الفيدرالية يتمتعون بجنسية الدولة الاتحادية الفيدرالية وهناك جنسية موحدة للدولة الفيدرالية.	7) مواطنو الدولة الكونفدرالية يتمتعون بجنسية بلدهم وليست هناك جنسية موحدة للدولة الكونفدرالية.
8) الدولة الفدرالية المركزية تتميز بوحدة رئيس الدولة	8) في الاتحاد الكونفدرالي يتعدد رؤساء الدول بتعدد

الدول، حيث لكل دولة رئيسها.	وسيادة موحدة.
(9) الدولة الكونفدرالية لا تعتبر دولة موحدة تضم بين جنبها دويلات أعضاء.	(9) الدولة الفيدرالية تعتبر دولة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

**ومن أبرز الكونفدراليات الحديثة:** الاتحاد الأوروبي، وسنغافورة.

**ومن أبرز الفيدراليات الحديثة:** كندا، وسويسرا، وبلجيكا.

**رابعاً: التجارب السابقة لبعض الدول والاستشهاد بها:**

تشير كافة الدلائل إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي بصدد دراسة الاتحاد الخليجي الكونفدرالي، مما سيشكل نقلة نوعية مهمة في العمل الخليجي المشترك ونموذجاً للتعاون الإقليمي، ومع أن العديد من المحللين تناولوا آفاق هذا الاتحاد، فإن إلقاء نظرة أكثر موضوعية على التجارب السابقة ربما تتيح تقييم هذه الخطوة بالاستناد إلى تجربة الاتحاد الأوروبي.

لذا فإن الاتحاد الخليجي سوف يساهم في حل العديد من قضايا التعاون المعقدة، فالتبادل التجاري وفق تصريحات الأمين العام لاتحاد غرف التجارة الخليجي السيد/عبد الرحيم حسن نقي لا يزال يعاني من معوقات وعراقيل متعددة رغم وجود الاتحاد الجمركي، أما

السوق الخليجية المشتركة، وبعد مرور خمس سنوات على إعلانها، فلم تستكمل حتى الآن، ناهيك عن الاتحاد النقدي، ومن الناحية المبدئية حققت دول التعاون الخليجي تجربة تنموية ناجحة وتعتبر نموذجاً لكثير من بلدان العالم، مما يعني ضرورة المحافظة على هذه التجربة وتطويرها عبر العمل الجماعي الذي تطلبه المرحلة القادمة وما يصاحبها من تغيرات إقليمية وعالمية، لذلك من المهم الإشارة إلى أننا في دول المجلس لسنا بحاجة لاستيراد تجارب جاهزة من الخارج، فلدينا تجربتنا الخاصة، مع حرصنا على الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة: كتجربة الاتحاد الأوروبي، وتجربة سنغافورة وكوريا الجنوبية وتجارب البلدان الصاعدة، كتركيا والبرازيل.

وفي سبيل تطوير هذه التجربة، لابد من تجاوز مرحلة التعاون والانتقال لمرحلة الاتحاد وذلك بالاستشهاد بتجربة الاتحاد الأوروبي، ومدى الاستفادة من الإيجابيات والسلبيات وذلك على النحو التالي:

### إيجابيات الاتحاد الأوروبي:

1) الاستفادة من التجربة الأوروبية في كيفية التعامل مع تفاوت المواقف بين الأعضاء والتوافق بين السيادة الوطنية والاتفاقيات الاتحادية الملزمة، وهذه مسألة لم تستطع دول المجلس التعامل معها بنجاح كبير.



(2) التدرج في تطبيق الاتحاد الكونفدرالي بين الدول الأوروبية وفق خطط مدروسة، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تبدأ على مستوى دولتين.

(3) لم يقلل وجود وزير اتحادي للخارجية من دور وزراء الخارجية الأوروبيين وإنما أدى إلى زيادة التنسيق وتوحيد المواقف بينهما سياسياً واقتصادياً، حيث كان له دوراً فعالاً في تنفيذ السياسات الأوروبية في المحافل الدولية، وقد رأينا في الآونة الأخيرة تنسيقاً مشابهاً على المستوى الخليجي إذ يمكن اعتبار ذلك مقدمة مهمة لوجود تناوب بين دول المجلس على منصب وزير الخارجية الخليجي الذي يتحدث باسم دول المجلس.

(4) يقوم الاتحاد الأوروبي بتنسيق السياسات الاقتصادية والخارجية وتطبيق القرارات المتخذة في ظل الاتحاد، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ناحية إيجابية تكمن في تشابه السياسات المالية في دول المجلس إلى حد التطابق بين دول الخليج.

(5) توحيد الجهود والنظم الإدارية والاقتصادية والسياسية وذلك عن طريق قيام برلمان أوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية، وتوحيد العملة، وإنشاء بنك مركزي أوروبي.

## سلبيات الاتحاد الأوروبي:

(1) دول الاتحاد الأوروبي تفتقد خاصية تشابه السياسات المالية والموارد الاقتصادية.

(2) وجود خلل في الاتحاد الأوروبي بسبب آليات اتخاذ القرارات المعقدة والتي تتخذ من قبل الدول وليس المؤسسات بصورة مستقلة، حيث أن الدول الثلاث (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) هم أصحاب اليد العليا في الاتحاد الأوروبي وقراراتهم تنسحب على المؤسسات الأوروبية كالمفوضية، رغم استقلاليتها، وعلى البرلمان الذي يعتمد على مواقف تلك الدول وليس على آلياته الخاصة، وذلك ما يبعد الاتحاد عن كونه نموذجاً للعمل المشترك.

(3) دراسة مشروع الاتحاد النقدي دراسة وافية تجنباً للمصاعب التي واجهها الاتحاد الأوروبي حيث أن اتحاد "اليورو" يعاني من مشاكل نتيجة أزمة الديون التي تعيشها اليونان حالياً، حتى لا تتكرر بعد قيام الاتحاد النقدي.

(4) تدارك أخطاء الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالسياسات النقدية حيث الاتحاد الأوروبي يعد مثلاً قائماً، وعدم التزام بعض دول الاتحاد بالمعايير والشفافية في استثماراتها أدى إلى تعثرها مما أثر على بقية دول الاتحاد فأدى إلى اضطراب معايير التضخم والدين العام وأسعار الفائدة على دول الاتحاد الأوروبي .

كما أن الكونفدرالية الخليجية ليس شرطاً أن تبدأ بكل دول مجلس التعاون دفعة واحدة إذ يكفي إطلاقها بدولتين كي تلتحق بها الشقيقات الأخريات لاحقاً، ولتكن لنا في الاتحاد الأوروبي أسوة، فالإتحاد الأوروبي الذي يبلغ عدد دوله اليوم 27 دولة لا يجمعها ما يجمع

أقطارنا الخليجية من تاريخ مشترك، وروابط عائلية، وتطابق ثقافي، وعلاقات اجتماعية بدأ في عام 1952م بثلاث دول فقط هي (فرنسا وألمانيا وإيطاليا) لكنه تطور تدريجياً وفق خطة مدروسة، سواء لجهة عدد الأعضاء فقد كان بدأ الاتحاد الكونفدرالي بين الدول الأوروبية بثلاث دول، ثم انضمت لها ثلاثة دول أخرى فأصبحت ستة دول، وبعدها بدأت تتشجع بقية الدول الأوروبية للانضمام للاتحاد فأصبحت ثمانية عشر دولة فإلى أن أصبحت الآن سبعة وعشرون دولة، أو المؤسسات التابعة للمفوضية الأوروبية للشؤون الخارجية، وقد حقق الاتحاد الأوروبي مكاسب كبيرة لشعوبها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً لذلك يعد من أقوى الاتحادات عالمياً فهو اتحاد أثرى الدول الأوروبية وعمل على توحيد الجهود والنظم الإدارية والاقتصادية، فقد عمل توحيد الدول الأوروبية اقتصادياً وسياسياً، وقد عمل على إنشاء محكمة العدل الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي والبرلمان الأوروبي، كما أن المهام المنوط بها لهذا الاتحاد تعمل على تنسيق المواقف والسياسات والتشريعات الاقتصادية والمالية والدفاعية والعمالية والتربوية، ناهيك عن تنسيق التحرك الدبلوماسي، كما إن جهة التسمية التي تحولت من جماعة الفحم والصلب في عام 1952، إلى السوق الأوروبية المشتركة في عام 1958، فالاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت في عام 1993.

إن أمام الاتحاد الخليجي مشواراً طويلاً ستتخلله بعض الصعوبات، لكن محصلته النهائية ستكون مفيدة وإيجابية، لذلك يجب عدم مقابلة هذا الاتحاد بالرفض وإنما يجب التفاؤل في حدود التفاوتات الموجودة، مع التقليل من الحذر والذي كان سائداً في مرحلة التعاون، فالوقائع والمستجدات الإقليمية والعالمية سوف تدفع دول الاتحاد الخليجي نحو المزيد من التكامل في كافة المجالات.

### **خامساً: المتطلبات والتحديات المستقبلية لتحقيق الكونفدرالية:**

تبنى قادة دول مجلس التعاون الخليجي لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه، التي أقيمت في قمة الرياض الثانية والثلاثون والتي عقدت بتاريخ 18 من ديسمبر 2011م التي دعا فيها إلى الانتقال من مرحلة التعاون بين دول المجلس إلى مرحلة الاتحاد ككيان واحد، ذلك تأكيداً على أهمية هذه الدعوة وتجسيدها لضرورة العمل على تنفيذها وفق برامج محددة وخطط مدروسة، وذلك نظراً لما يشكله الاتحاد من تعزيز لمكانة ومقدرة دول المجلس على مواجهة التحديات وتحقيق تطلعات المواطنين الخليجين جميعاً، وكانت دعوة الملك /عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه قد استندت إلى جملة من المطالب والأسس التي تتداخل فيها المكونات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي من شأنها أن تجعل من هذا التحول خطوة

تتوج مسيرة المجلس، مهد خادم الحرمين الشريفين في كلمته التي افتتح بها أعمال قمة الرياض لمبادراته المتضمنة الدعوة إلى اتحاد خليجي بالتطرق لأسس ومطالب شكلت المحفز لتلك الدعوة التي جاءت خاتمة لكلمته وتمثلت تلك الأسس في الجوانب التالية:

## 1) الرغبة والتطلع:

رغبة قادة وشعوب مجلس دول التعاون، ومن شأن هذه الكلمة أن تجعل الانتقال من التعاون إلى الاتحاد برنامجاً لقادة دول المنطقة يترجمون بواسطته تطلعات شعوبها ويحققون على أرض الواقع ما يحلمون به من اتحاد يربط بين دولهم ويوحد بين كياناتهم، فالانتقال من التعاون إلى الوحدة في جوهره هو انتقال من حلم شعبي إلى عمل سياسي واقتصادي.

## 2) التحديات والمسؤولية:

التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون وكذلك الدول العربية جميعها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة العربية وهذا ما أشار إليه الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه في كلمته المرتكز الثاني من خلال هذه الكلمة يتمثل في ناحيتين:

**أ - التحديات وهي جملة المخاطر التي تحيط بدول الخليج :** وتتمثل في محاولات التدخل في شؤونه الداخلية من بعض القوى الإقليمية وهو ما يستدعي وقفة خليجية موحدة على المستويين الرسمي والشعبي لصد هذه المحاولات.

**ب - المسؤولية القومية :** وتتمثل في موقف الخليج الداعم للشعوب العربية لمواجهة ما

تعاني منه من أزمات وتحديات سواء كانت أزمات اقتصادية أو داخلية أو تهديدات خارجية

انطلاقاً من استشعار الخليج قيادة وشعباً للواجب تجاه تلك الشعوب وأهمية الوقوف إلى جانبها

ومساعدتها حين تكون بحاجة لمواجهة هذه التحديات تستدعي قيام كيان خليجي موحد يمنح

دول الخليج صلابة القوة الواحدة سواء تمثلت في الدعم الاقتصادي أو الموقف السياسي أو

الحزم العسكري، أو من شأن الإمكانيات مجتمعة أن تمتلك من القوة ما لا تمتلكه متفرقة بين

دوله الست.

### **3) حضور التاريخ:**

شكل استحضار البعد التاريخي حافزاً ثالثاً لمبادرة الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز آل

سعود حفظه الله ورعاه الداعية إلى الاتحاد الخليجي وقد تمثل ذلك في كلمة الملك بحيث

يتحول إلى طاقة جبارة لا تشد الأمة نحو ماضيها بل تدفع بها نحو مستقبلها، فالتاريخ هنا يمتد

من تاريخ مجلس التعاون الذي ينبغي أن يكون ماضيه مرحلة تبشر بمستقبله وتنقل مجلس

التعاون من دائرة التعاون إلى أفق الاتحاد والوحدة الكونفدرالية التي تتطلع إليها شعوب

المنطقة ويعمل على تحقيقها قادة الخليج.

### **4) منظومة الدفاع:**

أن الأولويات في هذه المرحلة هي الاتجاه إلى الاتحاد الكونفدرالي الذي يسهل العمل المشترك بين الدول الأعضاء للتكامل العسكري والأمني لمواجهة التحديات القانونية للتكامل في هذه الجوانب الأساسية مع وجود تحديات مختلفة إقليمية، لذلك فإن الاتحاد الكونفدرالي سيعطي القوة لمنظومة الدفاع، إن التكامل العسكري اليوم في دول الخليج متوفر بشكل محدود من خلال درع الجزيرة، لكنه سيصبح أكثر تداخلاً واستقراراً في الاتحاد.

### 5) السياسة الخارجية وتوحيد العملة:

تعد السياسة الخارجية عنصراً أو مطلباً أساسياً لتحقيق الاتحاد الخليجي بعد أن أثبت أنه قوة فاعلة في معالجة الأزمات الدولية، وإن التعاون الاقتصادي الخليجي يمكن أن يتطور مع وجود الاتحاد ليتجاوز الشكليات التي تعيق التعجيل بالعملة الموحدة، ويبدو أن مشروع الاتحاد الخليجي سيفتح الباب مجدداً ليرى مشروع العملة الخليجية الموحدة النور، إن الاتحاد سيضع من ضمن أولوياته الاقتصادية أن يكون لدى دول المجلس عملة خليجية موحدة، تزيد من قوة واستقرار الاقتصاد الخليجي، وتساهم في الوقت ذاته بزيادة القوة التفاوضية التجارية مع بقية دول العالم.

إن التحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في المجال الاقتصادي تتطلب وجود عملة خليجية موحدة، ففي حال إتمام المشروع ستعزز من قدرة دول الخليج في التفاوض مع

بقية دول العالم اقتصادياً وتجارياً، والاتحاد الخليجي سيعمل على تحقيق نتائج مذهلة وتشكيل قوة اقتصادية لا يستهان بها تقدر بتريليون دولار أمريكي، تؤثر في حجم الاقتصاد العالمي، خصوصاً أن الدور التنموي في دول الخليج مرتبط بالضمان الأمني، وهو ما لا يتحقق من دون وجود اتحاد خليجي حقيقي.

### • المؤتمرات المتعلقة بالاتحاد الكونفدرالي الخليجي:

#### أ- المؤتمر التأسيسي لوحدة الخليج والجزيرة العربية في مملكة البحرين:

تنقل مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه لتشكيل اتحاد أو كيان خليجي واحد، من مرحلة التنظير إلى مرحلة التنفيذ من خلال العمل على بدء عدة اجتماعات مكلفة بمناقشة التفاصيل التطبيقية لها، وذلك عن طريق عمل دراسات واجتماعات قد سبقت القمة، واجتماعات كانت لاحقة بها سيتم فيها تبادل للأفكار وقراءة مرجعيات كل دولة، وتبعاً لذلك فإن قادة مجلس التعاون يكلفون هيئة استشارية بحث ضرورات الكونفدرالية الخليجية، وبناءً على ذلك ( إقليم المؤتمر التأسيسي لوحدة الخليج والجزيرة العربية) تحت رعاية عاهل مملكة البحرين الملك/ حمد بن عيسى آل خليفة



وعقد في (المنامة) خلال الفترة من 13-14 أكتوبر 2011م، وسيتم استعراض بعض الأهداف والغايات من الوحدة الخليجية وذلك على النحو التالي:

(1) تنشيط الحراك المدني الخليجي لاستثمار رياح التغيير الآتية على المنطقة وتوجيهها

الوجهة الصحيحة، فالوحدة التي حددها المؤتمر تمثلت في الوحدة الإقتصادية

والوحدة العسكرية والدفاع المشترك ووحدة السياسة الخارجية.

(2) تعهد القادة بالالتزام بتحقيق الترابط والتنسيق وصولاً إلى وحدة الدول الأعضاء في

جميع الميادين وذلك من خلال الهيئات الاستشارية لبحث ضرورات الكونفدرالية.

(3) اعتماد الهوية الشخصية والعمل على وجود اتفاق يؤسس قواعد موحدة لإدراج

الأوراق المالية واعتماد نظم تصب بالمصلحة الاقتصادية والسياسية لدول المجلس.

## **ب- المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي في دولة الكويت:**

عقد المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي في دولة الكويت خلال الفترة من

4 - 6 من مارس 2012م وللمؤتمر عدة أهداف نوجزها كالاتي:

1) المساهمة في بناء المنظومة المتحدة للخليج والجزيرة العربية من خلال الجهود الشعبية الرامية إلى وضع حجر الأساس لإيجاد مكونات الوحدة الكونفدرالية بين هذه الدول من خلال مشاركة نخبة من السياسيين والأكاديميين وصناع القرار في دول الخليج .

2) تفعيل مشروع الوحدة الكونفدرالية للخليج والجزيرة العربية ونشر ثقافة الوحدة بين مجتمعات الخليج والجزيرة العربية وتحقيق التكامل والتنسيق ما بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لخدمة المنطقة والرقى بها.

### **سادساً: الآثار الاقتصادية والسياسية للكونفدرالية وتأثيرها على الدول:**

عالم اليوم تحكمه التكتلات الاقتصادية القوية فلا مكان للدول الصغيرة على خريطة صناعة القرار في العالم، بل على العكس دائماً ما تدفع الدول الصغيرة ضريبة مصالح هذه التكتلات، وفي هذا النطاق هناك نشاطات مكثفة وواسعة يُجريها مجلس التعاون الخليجي في محاولة لتشكيل كونفدرالية خليجية متماسكة وقوية توحد جيوش دول المجلس ومؤسساته الأمنية إثر ازدياد الترابط بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه في شتى المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية إلا أن هذا الترابط يواجه الكثير من العقبات والآثار وذلك على النحو التالي:

## -الآثار الإقتصادية:

إن الآثار الإقتصادية للكونفدرالية تشكل ملاذاً قوياً لحماية وتحصين دول الخليج ضد الأطماع الخارجية، فضلاً عن أن التكتل في وحدة واحدة سيسهم في التنمية الشاملة لكل بلدان الخليج العربي، وسيعمل على تنشيط الأسواق الخليجية، ويُمكن من إيجاد الحلول الإقتصادية لكثير من المشكلات التي تتعرض لها الدول وستستفيد منها كل الشعوب الخليجية من دون استثناء.

كما أن العالم اليوم لا يعترف سوى بالقوة بكل أنواعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تمثلها تحالفات واتحادات بين الدول كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي فإن تشكيل وحدة خليجية سيعزز مكانة الدول الخليجية عالمياً ويجعل منها صوتاً مسموعاً للجميع في أنحاء العالم. ومن أهم هذه الآثار الإقتصادية:

- 1) تفعيل السوق الخليجي المشترك وإقامة مشروعات اقتصادية تخدم المنطقة بأسرها وتكون أكثر شمولية من تجسيدها في البعد الاقتصادي.
- 2) التشابه الاقتصادي بين الاقتصاديات الخليجية والبطء في تنفيذ عملية التكامل الاقتصادي الخليجي أثراً لعملية التكامل والإصلاح.
- 3) الاندماج الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، والاندماج النقدي الخليجي.

4) الاتفاق على توحيد العملة الخليجية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

5) العمل على الجمركية الموحدة وتنظيم السياسات المالية.

## الآثار السياسية:

1) الأطماع الخارجية والعمل على إنشاء منظومة دفاع خليجية تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار بين دول الخليج فيعد ذلك تكامل عسكري وأمني لمواجهة التحديات الخارجية.

2) النزاعات الحدودية بين دول الخليج العربي على سبيل المثال: نزاع مملكة البحرين ودولة قطر حول جزر (حوار) والمنطقة الحدودية الواقعة بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر، وهذه كلها عوامل كان لها آثار جسمية في تعطيل عملية الكونفدرالية الخليجية وتحتاج إلى حلول فورية من أجل السير قدماً في هذا الطريق.

3) توحيد الجهد الأمني لتعزيز الأمن والاستقرار، وسياسة خارجية واحدة معبرة عن الشعوب الخليجية.

## الآثار الاجتماعية:

1) عمل استراتيجية للشباب وتوحيد أنظمة التعليم.

2) العمل على تطوير الأنظمة المرورية والأنظمة الصحية.

3) تعزيز روح المواطنة ووضع استراتيجية التوظيف لدول المجلس في القطاعين

الحكومي والأهلي.

4) إنشاء هيئة خليجية موحدة للطيران المدني لدول المجلس.

5) اعتماد الهوية الشخصية كإثبات هوية لمواطني دول المجلس في القطاعين العام

والخاص، في جميع الدول الأعضاء، على أن تقوم الجهات المعنية في الدول

الأعضاء بإصدار التشريعات والقرارات الخاصة في هذا الشأن.

6) إيجاد وثيقة سفر واحدة لكل أبناء الخليج ورفع القيود المفروضة بين الدول.

ويجب وضع في الحسبان أنه ليس في صالح الدول الكبرى والقوى العالمية أن يتحقق

هذا التكامل الاقتصادي، وقد سعت عدة قوى إلى عدم اندماج الأطراف الستة بمنظومة أعضاء

مجلس التعاون الخليجي في بوتقة واحدة، وجاء الصمت الشعبي الخليجي من المنققين

والأكاديميين والنقابات والجمعيات السياسية والاقتصادية وعامة الناس حول المشروع

الكونفدرالي، وضعف اهتمامهم به وعدم إحساسهم بأهميته مما سيكون عاملاً مكماً في تعطيل

هذا المشروع.

## **سابعاً: المخاوف من تطبيق الكونفدرالية وآثارها المستقبلية:**

تعددت الأطر والإمكانات ومصادر القوة والضعف التي تمثلها كونفدرالية الخليج العربي فذلك معروف بإيجابياتها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، والأسر الخليجية الحاكمة هي من صميم شعوب المنطقة، ولها امتداداتها في الأقطار الخليجية كافة. وصورة الكونفدرالية للدولة تحمي الكيانات السياسية والاقتصادية والأنظمة الحاكمة في الخليج في صورتها الحالية، وهذا المطلب لا يتعارض مع المحافظة على خصوصية كل دولة، فالكونفدرالية لا تعني إلغاء الخصوصية والديمقراطية لكل دولة.

ولو بدأنا **بالمملكة العربية السعودية**، فإن لها وضعاً داخلياً خاصاً، فهي تحتضن خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ورعاه وقبله المسلمين، وهذه خصوصية ينبغي الحفاظ عليها وعدم القبول بأي فرضيات أخرى تجاهها.

كما أن المملكة العربية السعودية تحتضن غالبية المساحة الجغرافية للجزيرة العربية التي تتميز بسمات وخصائص ليست على الصعيد الاقتصادي واحتياطي النفط وتصديره، بل على أكثر من صعيد.

نأتي إلى **دولة الكويت**، ولعل ما يميزها عن غيرها من دول الخليج العربي هو

الحكم الديمقراطي الذي تشترك فيه مع **مملكة البحرين**، تبقى **دولة قطر والإمارات العربية**

**المتحدة وسلطنة عُمان**، فهي تتميز بسمات مشتركة فيما بينها مثل تشابه السياسات الداخلية

والدولية، فحالة كل دولة تختلف عن الأخرى وتسد تلك النظرة إلى إنه على الرغم من أوجه

الشبه والامتزاجات الثقافية والسياسية فإن الظروف المعيشية والاجتماعية والحالة الاقتصادية

مختلفة بعض الشيء.

### **المخاوف من تطبيق الكونفدرالية:**

المخاوف التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالاتحاد الكونفدرالي هو

تحول الاتحاد من كونفدرالي إلى فدرالي فإن الاتحاد أساسه وحدة السياسة الدولية والعلاقات

الخارجية ووحدة السياسات الاقتصادية، إن هذه الأسس لا تنتهك أي خصوصية من

خصوصيات دول الخليج العربي في الكونفدرالية إلا إذا طبقت على الأوجه الصحيحة. ومن

أهم المخاوف من تطبيق الكونفدرالية هي:

1) مواجهة الأطماع الخارجية المتزايدة نحو التدخل في شؤون بعض الدول الخليجية

والتصدي للتهديدات المختلفة لأمنها وسيادتها واستقلالها.

(2) الخوف من بعض التحركات الداخلية والخارجية التي تؤثر على مصلحة دولة دون الأخرى على الصعيد الاقتصادي.

(3) عرقلة تنفيذ عملية التكامل الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل للمنظومة الاقتصادية لكل دولة خليجية .

(4) تعطل ظهور العملة الخليجية المشتركة نتيجة مصالح خاصة لبعض الدول.

(5) نشوء النزاعات الحدودية البرية والبحرية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

(6) الخوف من انتقاص السيادة الوطنية والمشاركة في صناعة القرارات وتقديم التنازلات السياسية والاقتصادية.

### **ثامناً: المكاسب والتكاليف للكونفدرالية:**

#### **المكاسب:**

لتحقيق المكاسب وتقليل التكاليف للكونفدرالية الخليجية، يجب الأخذ بالاعتبار عدة أولويات من أهمها الاهتمام بالشؤون الاقتصادية الخليجية، وكيفية الحفاظ على المكتسبات التي تم العمل عليها في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى كيفية تطويرها من الناحية الإيجابية، وضرورة وجود عملة خليجية موحدة تعزز من هذه المكتسبات بعد التحول إلى اتحاد خليجي.



إن التوجه لتحقيق الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي يعكس إيمان القادة بأن أمن الخليج مرتبط ببعضه البعض "كل لا يتجزأ"، حيث إن أغلب دول الخليج لديها رغبة نحو تكثف سياسي واقتصادي يعمل على تقوية موقفها استجابة لحاجات ملحة إقليمية ودولية تستهدف الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي في دول مجلس التعاون، وللحفاظ على الأوطان من المخاطر الخارجية، يحتم علينا الشروع في الاتحاد الكونفدرالي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفق نظام يحافظ على خاصية كل دولة ونظامها السياسي والاقتصادي وبنيتها القانونية.

### نذكر أهم الأسس لتحقيق المكاسب من الكونفدرالية وذلك على النحو التالي:

(1) تعزيز تلاحم دول مجلس التعاون من أجل حماية المكاسب الوطنية والخليجية سياسياً واقتصادياً.

(2) أهمية العمل على تجسيد مبادرة خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ورعاه الداعية إلى إقامة اتحاد خليجي، ووضع الآليات الفاعلة لتحقيق الكونفدرالية خصوصاً أنها تمثل مكسباً شعبياً واستراتيجياً ومصلحة ملحة.

- (3) أن يكون الاتحاد كياناً استراتيجياً ودفاعياً يشكل حصناً منيعاً لدول مجلس التعاون في مواجهة الأخطار الخارجية، وليمثل رسالة للقوى الإقليمية والدولية على تماسك شعوب ودول الخليج العربية.
- (4) تحقيق أمن المنطقة واستقرارها، والتي تقع على كاهل أبنائها ودولها، وعلى الاتحاد الخليجي العمل على وضع مفهوم استراتيجي شامل يتضمن آليات فاعلة للدفاع المشترك، وردع التهديدات الخارجية المحتملة في إطار مظلة خليجية واحدة ومتكاملة.
- (5) مثل كيان قوياً اقتصادياً وخليجياً يجعل دول الخليج العربية متماسكة سياسياً ودبلوماسياً مما يزيد من مكانة دول الخليج العربية ويجعل لها ثقلاً إقليمياً، دولياً، سياسياً، واقتصادياً، مما يعزز استقرارها في الاقتصاد المحلي والعالمي، ويدعم مكانة دول الخليج العربية على المشهدين السياسي والاقتصادي الدولي.
- (6) التأكيد على إيجاد مجتمع خليجي قوي متماسك الوحدة الداخلية ذو نسيج اجتماعي مترابط مهما اختلفت الفروقات الاجتماعية أو المذهبية، وذلك لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية لتعزيز البنية الداخلية للاتحاد بالمشاركة السياسية والاقتصادية وتطوير آلياتها، والرفقي بمجتمعات دول الخليج العربية وشعوبها في مجال التنمية.

## التكاليف:

من أهم التكاليف لدى بعض دول مجلس التعاون الخليجي هو مدى استعداد القائمين على الأمر في دول المجلس لتقبل فكرة التنازل عن جزء من السيادة الوطنية في سبيل المصلحة العليا الجماعية، وما هو مقدار الوعي بأهمية هذه الفكرة مما يقوم على أساسه:

(1) التنازل يعد من التكاليف التي سوف تؤثر بشكل كبير على دول الخليج التي اعتادت

تقرير أمورها سياسياً واقتصادياً بحريّة.

(2) الميزانيات التي يجب أن تعتمد من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وتقدير المبالغ

المالية التي سوف تصرف من قبل كل دولة.

(3) يجب الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المالية التي سوف تصرف على المنظومة الدفاعية

المشتركة والعملية المشتركة.

(4) كيفية اختيار مسؤولي السياسة الخارجية وكيفية تنظيم الدول لاختيار ممثلين رسميين

لهذا الاتحاد.

(5) القدرة على التحكم في 40 في المائة من صادرات النفط العالمية والمنتج العالمي من

الغاز الطبيعي أي يمثل شريان الحياة وعصب الصناعة في الشرق والغرب.

**تاسعاً: الآراء المختلفة حول الكونفدرالية:**

بين الرفض والقبول، تباينت العديد من الآراء حول الاتحاد الكونفدرالي بين دول مجلس التعاون الخليجي، فالبعض يرى أن الكونفدرالية تعد خطوة رائدة تصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي سياسياً واقتصادياً، وتعتبر الكونفدرالية خطوة جيدة إذا طبقت على الوجه الصحيح لأنها ستجعل من دول مجلس التعاون الخليجي كياناً واحداً سياسياً واقتصادياً، والبعض يرى وجوب تطبيقها يكون بشكل تدريجي بعد دراسة وافية والبعض يرفض الفكرة تماماً، ولعب الإعلام دور بارز في التأثير على آراء المواطنين سواء إيجاباً أو سلباً.

## 1) الآراء المعارضة للكونفدرالية

- نظر البعض إلى الكونفدرالية الخليجية نظرة سطحية لا ترى الأمر إلا من زاوية ضيقة ملؤها التشاؤم دون النظر إلى معطيات الواقع في هذه الدول، والمنطق يقول إن أي دولة دستورية تؤمن السلطة فيها بحرية الرأي والتعددية السياسية وتحظى حكومتها برقابة شعبية، وعلى سبيل المثال دولة الكويت لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تتحد كونفدرالياً مع دول ليس لديها دستور، وليس لها مجالسها البرلمانية، وإن وجدت فإنها تعين من قبل السلطة ولا تعكس رأي الشعب، وليست سوى رجعاً للصدى لما تقوله السلطة.

- في دول مجلس التعاون الخليجي سيكون التنازل من الدولة الدستورية الشعبية على الدوام لمصلحة الأنظمة المتفردة بحكمها بسبب أغليبتها، ولذلك ستعتبر دولة الكويت الخاسر الأكبر والأوحد على جميع الأصعدة في هذه المنظومة الكونفدرالية.
- عدم الرغبة بكونفدرالية أنظمة، بل كونفدرالية شعوب تدفع بتقدم الدول اقتصاديا وسياسياً، وذلك لأنها يجب أن تراعي مصالح جميع الدول الخليجية لا مصلحة دولة دون الأخرى، ولن يحدث هذا قبل أن تفكر كل دولة بإصلاح وضعها الداخلي قبل التفكير بإصلاح حال من حولها، فالتكامل يكون بين المتقاربين لا بين المتناقضين.
- ليس ممكناً اتحاد دولة مثل الكويت لأنها تتمتع بقدر من حرية التعبير والدول الأخرى لديها العديد من الصراعات الداخلية نتيجة لقمع الحريات، والتي هي دون أدنى شك بحاجة إلى الكثير من الإصلاحات التي تجعلها مؤهلة لتكوين كونفدرالية نافعة وفي مصلحة الجميع شعوباً وأنظمة.
- هذه المطالبات بعمل اتحاد كونفدرالي خليجي تأتي من الحكام الخليجيين وليس ممن يمثلون الشعوب الخليجية التي من اختصاصها الشؤون الداخلية.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود وعي إعلامي للكونفدرالية وذلك بسبب تأثيرها القوي على رأي الشعب.

- الابتعاد عن دمج الدول الخليجية في كونفدرالية واحدة لأنها غير مناسبة في الوقت الحالي، وذلك لوجود اختلافات كبيرة بين طبيعة الدول الخليجية، وذلك لأن دولة الكويت تتمتع بنظام ديمقراطي ليس موجوداً في بعض الدول الخليجية، وأنها بلد الحريات والمؤسسات الدستورية والرفاهية.

### **الآراء المؤيدة للكونفدرالية:**

- كثيرة هي الدلائل التي تؤكد أنه لا مكان في عالم اليوم للدول الصغيرة، والمرحلة القادمة تتطلب جدية في التنسيق الخليجي المشترك للوصول إلى الاتحاد الكونفدرالي، وهو ما طرحته القمة الخليجية السابقة وما أكد السير عليه مؤتمر وزراء الخارجية الأسبوع الماضي في المملكة العربية السعودية في (الرياض) والذي عقد بتاريخ

2011/12/18م.

- التطورات والمعطيات تمر سريعاً، ومنطقة الخليج العربي كانت وستبقى مطمعاً نفطياً واستراتيجياً مهماً، وإعلان الكونفدرالية الخليجية هو تأكيد لما هو مؤكد وتعزيز لما هو قائم بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- الكونفدرالية تعد مكسباً إيجابياً لدول الخليج لتشابه سياستها الخارجية والاقتصادية ، لذلك فعلى جميع قيادي دول مجلس التعاون العمل بها وإعادة النظر في الجوانب السياسية والاقتصادية من منطلق تعديل التشريعات والقوانين بما يتناغم مع توجهات حكومات دول الخليج لإنعاش اقتصاداتها و ذلك لأن السياسة عندما تشهد استقرار فإن الاقتصاد هو الآخر سيشهد انتعاشا.
- سيساهم التكتل في وحدة بالتنمية الشاملة في كل بلدان الخليج العربي، وسيعمل على تنشيط الأسواق الخليجية، وسيتمكن من إيجاد الحلول الإقتصادية لكثير من المشكلات التي تتعرض لها الدول، فالاتحاد الكونفدرالي خطوة إيجابية على الصعيد السياسي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأسس والأطر الصحيحة للكونفدرالية مع احترام خصوصيات كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار آراء الأكاديميين وصناع القرار باعتبار أنها ستجعل من الدول الخليجية كياناً قوياً .

## عاشراً: رأي فريق العمل

الوحدة الخليجية يمكن أن ترى النور إذا تم انتهاز الأسلوب التدريجي على جميع المحاور وتغليب المصلحة العامة، فالعالم الآن يتعامل مع الكيانات الكبيرة، فدول الخليج العربي لديها الكثير من القواسم المشتركة تسمح لها بالتكامل حتى تصبح قوة كبيرة وتجني ثمار ذلك التكامل اقتصادياً، سياسياً واجتماعياً كما إن هناك عوامل من شأنها أن تساعد في نجاح الكونفدرالية الخليجية، قد لا نرى هذا الأمر في الدول الأخرى التي تختلف في اللغة والثقافة والموارد الاقتصادية والسياسة الخارجية، لذلك فإن الكونفدرالية تعد خطوة إيجابية، فسوف تحدث نقلة نوعية من شأنها تطوير الاقتصاد الخليجي والعمل على رفعة بلدان الخليج العربي في المحافل الدولية، لذلك على المواطنين عدم التسرع في حكمهم على الاتحاد الكونفدرالي بين دول الخليج العربي فهناك فرق بين الكونفدرالية والفدرالية فوعي الشارع الخليجي مطلب أساسي لتطبيق الكونفدرالية.

ويعتبر الاتحاد الخليجي الكونفدرالي نموذجاً للتعاون الإقليمي بين دول مجلس التعاون لذلك فإن الاستفادة من التجارب السابقة سوف يمهد لنجاح تجربة الاتحاد الكونفدرالي بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد حقق الاتحاد الأوروبي مكاسب كبيرة اقتصادياً وسياسياً، لذلك يعد من أقوى الاتحادات عالمياً فهو اتحاد أثرى الدول الأوروبية وعمل على توحيد الجهود



والنظم الإدارية والاقتصادية، كما إن هناك تحديات يجب التغلب عليها وذلك بالاستفادة من التجارب السابقة وبتكاتف دول المجلس التعاون ومراعاة متطلبات الشعوب، والعمل بدعوة الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ورعاه للانتقال من مرحلة التعاون بين دول المجلس إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد وتطبيق الكونفدرالية وفق برامج محددة وخطط مدروسة من خلال عمل دراسات للآثار الاقتصادية والسياسة وتأثيرها على دول الخليج، والعمل على مواجهة المخاوف التي تواجهنا، وعمل دراسات تتعلق بمكاسب وتكاليف الكونفدرالية الخليجية، وذلك لتحقيق تطلعات المواطنين الخليجيين.

## **الحادي عشر: الخاتمة**

وفي ختام هذا التقرير نستدل أن الاتحاد الخليجي الكونفدرالي يعد رمزاً للتعاون المحلي بين دول مجلس التعاون، فإن الكونفدرالية تعد نقلة هادفة في ظل تشابه السياسات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، فإن من شأنها تنمية وتوسعة الاقتصاد الخليجي وذلك من خلال توحيد القرارات الاقتصادية التي تعكس توجهاتها.

وتعتبر السياسة العامة لدول الخليج متقاربة، كما إنها تواجه العديد من التحديات سياسياً واقتصادياً تتطلب منا التحاد والقوة للتصدي لها، فالتكتل في وحدة واحدة سيسهم في التنمية الشاملة، التي تعمل على تفعيل الأسواق الخليجية، وسيتمكن من إيجاد الحلول الإقتصادية لكثير من الإشكاليات التي تواجه دول المجلس.

فالاتحاد الكونفدرالي هو فكرة فاعلة لتكوين توافق اقتصادي يجمع دول الخليج، وهي تعتبر خطوة أساسية تصب في المصلحة الإقتصادية إذا طبقت على الوجه السليم، وذلك بالعمل على تطبيق جميع المتطلبات والمعايير التي تهدف إلى تكوين اتحاد كونفدرالي يربط دول المجلس باتفاقيات تسهم بتكاملها.

إن هناك عوامل عدة إذا تم العمل بها فإن من شأنها أن تساعد في نجاح الكونفدرالية الخليجية، وقد تطرقنا لها في هذا التقرير من خلال التعريف بالكونفدرالية والفرق بينها وبين الفدرالية، كما تم تناول التجارب السابقة لبعض الدول التي طبقت الكونفدرالية وكيفية الاستفادة منها، وتم التطرق لتجربه الاتحاد الأوروبي والتي تعد من أهم التجارب وذلك من خلال طرح إيجابيات وسلبيات الاتحاد، ودراسة المتطلبات والتحديات المستقبلية لتحقيق كونفدرالية ناجحة، وبيان الآثار الإقتصادية، السياسية والاجتماعية للكونفدرالية وتأثيرها على دول مجلس التعاون، والعمل على مواجهة المخاوف من تطبيق الكونفدرالية وآثارها المستقبلية، والأخذ

بعين الاعتبار المكاسب والتكاليف وذلك لتحقيق التنمية في دول الخليج العربي، ونظراً  
للمعطيات السابقة التي تم تناولها فإن الكونفدرالية يمكن أن ترى النور إذا تم انتهاج النمط  
التدرجي الذي يحاكي المصلحة الإقتصادية المشتركة لدول مجلس التعاون.

### المصادر

• صحيفة الرياض

<http://www.alriyadh.com/2012/03/07/article715893.html>

<http://www.alriyadh.com/2012/03/07/article716157.html>

• وكالة انباء البحرين

<http://bna.bh/portal/news/457794>

• العربية

بقلم: عبد الله المدني

<http://www.alarabiya.net/views/2011/12/18/183137.html>

• جريدة إيلاف

<http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2012/2/717688.html?entry=newspaperstodaysarticle>

• جريدة الآن

<http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=100492&cid=47>

• جريدة الوطن السعودية:

بقلم: عمر الزبيدي، شجاع البقمي

[http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News\\_Detail.aspx?ArticleID=87649&CategoryID=4](http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=87649&CategoryID=4)

• جريدة الجريدة الكويتية:

بقلم: حمد نايف العنزي

[/http://aljarida.com](http://aljarida.com)

• جريدة الاتحاد:

بقلم: عبدالله خليفة الشايجي

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=64316>

• جريدة الاتحاد:

بقلم: د.محمد العسومي

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=64567>

• جريدة الوطن الكويتية:

بقلم: أحمد رشوان

<http://alwatan.kuwait.tt/articleDetails.aspx?id=157763>

• مدونة الرشيد

بقلم : تركي فيصل الرشيد

<http://www.tfrasheed.org/ara/?p=1560>

• جريدة عكاظ

بقلم: سعيد السريحي

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111221/Con201112214643>

[36.h](#)

• جريدة البيان:

بقلم: أحمد بن عبدالرحمن

<http://www.albayan.co.uk/event.aspx?ID=142>

• صحيفة الوسط البحرينية:

[www.alwasatnews.com/3324/news/read/600994/1.html](http://www.alwasatnews.com/3324/news/read/600994/1.html)

• صحيفة الشرق:

بقلم: عادل التويجري

<http://www.alsharq.net.sa/2011/12/21/56002>

• صحيفة سبلة عمان:

بقلم: د. عبدالله النفيسي

<http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=1358943>

• جريدة الأنباء:

<http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/local2010.a>

[spx?articleid=272173&zoneid=14&m=0](http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/local2010.aspx?articleid=272173&zoneid=14&m=0)

• وكالة أنباء الإمارات:

<http://wam.org.ae/servlet/Satellite?c=WamLocAnews&cid=1289997>

[843334&p=1135099400245&pagename=WAM%2FWamLocAnews](http://wam.org.ae/servlet/Satellite?c=WamLocAnews&cid=1289997&p=1135099400245&pagename=WAM%2FWamLocAnews)

[%2FW-T-LAN-FullNews](http://wam.org.ae/servlet/Satellite?c=WamLocAnews&cid=1289997&p=1135099400245&pagename=WAM%2FWamLocAnews%2FW-T-LAN-FullNews)